

"دول الخليج وروسيا عام ٢٠١٦: التحولات وتأثيرها على المستقبل"

فرص التفاهات الروسية الخليجية

(آراء حول الخليج، جدة، العدد ١١٤، ديسمبر ٢٠١٦)

د. نورهان الشيخ*

حملت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ تفاؤلاً باستمرار التطور الذى بدأ قبل عام فى العلاقات الخليجية الروسية. فقد قام أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بأول زيارة له لروسيا فى يناير، وعكست الزيارة تطور هام فى العلاقات القطرية الروسية، التى ظلت لسنوات يخيم عليها التوتر فى ضوء تناقض مواقف البلدين إزاء عدد من القضايا الإقليمية. فقد أكد أمير قطر خلالها أن "روسيا دور هام وقوي فى العالم وخاصة فى الشرق الأوسط، لتقل روسيا ولأهميتها"، وأن الدوحة تعول "على الأصدقاء فى روسيا فى حل مسألة معاناة الشعب السوري وفى التسوية السياسية التى يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري"، وهو ما عد تغييراً نوعى، على الأقل فى السلوك اللفظى ولغة الخطاب القطرى تجاه موسكو. وفى ود بين قيادة البلدين، أهدى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، أمير قطر، صقراً مدرباً.

أعقب ذلك زيارة وزير الخارجية القطرى، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لموسكو فى مايو، والتى أكد خلالها أن "الدوحة تشاطر موسكو موقفها حول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، مشدداً على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء الأزمة السورية المستمرة منذ ٥ سنوات"، وأن زيارته إلى روسيا تأتي فى سياق البحث عن سبل لإنقاذ عملية التسوية السياسية بسوريا. سبق ذلك اتصال هاتفى بين الرئيس بوتين والأمير تميم فى ١٩ أبريل، تضمن تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما استضافت الدوحة اجتماعات للدول المنتجة للنفط فى فبراير ومنتصف أبريل لمناقشة خفض حجم الانتاج لتحسين الاسعار، وبدأ أن هناك تفاهات روسية قطرية فى هذا الخصوص.

كما كان لزيارة ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، لروسيا فى فبراير أهميتها، حيث أكدت موسكو والمنامة على تطابق مواقف البلدين حول قضايا عدة فى

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمتها مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية وعدم السماح بخطوات تؤدي إلى تفكيك الدول، وعدم إسقاط الحكومات الشرعية في المنطقة. وأكد وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، أن ملك البحرين يقدر دور الرئيس بوتين والدولة الروسية بشكل عام في مساعدة الشعب السوري للخروج من هذه المحنة الصعبة، وأن المشاكل الطائفية في الشرق الأوسط أدت إلى تهجير ولجوء مئات الآلاف من سكان بعض الدول، وأن دول الخليج ستأخذ الرؤية الروسية للأمن في المنطقة وتطوراتها بعين الاعتبار. وأهدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لملك البحرين جوادا أصيلا من سلالة "أخال تيكي"، فيما قدم له العاهل البحريني سيفاً ثميناً صنع خصيصاً بناء على طلب شخصي من الملك من الفولاذ الدمشقي ومقبض وقراب من الذهب والفضة، في جو من الود الشخصي بين القيادتين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يبرز الاتفاق السعودي الروسي على التعاون لضمان الاستقرار في أسواق النفط كأحد أبرز التطورات خلال عام ٢٠١٦، ليس فقط على مستوى العلاقات الخليجية الروسية وإنما عالمياً باعتبار البلدين أكبر منتجي النفط في العالم. وكانت الدولتان قد أصدرتا بياناً مشتركاً على هامش قمة مجموعة العشرين، التي عقدت في مدينة خنانجو الصينية في سبتمبر، تضمن اتفاقهما على تشكيل مجموعة عمل لمراجعة العوامل المؤثرة في قوى السوق والخروج بتوصيات تسهم في ضمان الاستقرار في أسواق النفط. ومهد التوافق بين البلدين إلى اتفاق الجزائر الذي وُصف بالتاريخي بين الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" في سبتمبر، والذي تضمن تخفيض إنتاج النفط إلى مستوى يتراوح بين ٣٢,٥ و ٣٣ مليون برميل يومياً مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو ٦%. وهو أول اتفاق للمنظمة على خفض الإنتاج منذ عام ٢٠٠٨ عقب انهيار السوق بسبب تخمة المعروض.

كما عُقدت الدورة السادسة من اللجنة الحكومية الروسية الإماراتية المشتركة في نوفمبر، وقام مساعد وزير الخارجية الإماراتي للشؤون الاقتصادية والتجارية؛ السيد محمد شرف، على رأس وفد إماراتي رفيع المستوى، ضم ممثلين عن مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، بزيارة روسيا، وأكد خلال الزيارة على أن دولة الإمارات تبحث مع روسيا سبل دعم التعاون الاقتصادي المشترك وآفاق تطويره بين البلدين، وأن مفاوضات جارية بين الطرفين للوصول لاتفاقات للتعاون في المجال النووي تضمنت عقد اجتماعات مع نظرائه من شركة "روس آتوم" الروسية للطاقة الذرية.

وأعلنت شركة "مبادلة" الإماراتية للتنمية، عن اتفاقها مع الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة على التعاون المشترك في مشاريع ذات أولوية لروسيا، في مجالي الزراعة والغذاء، بقيمة ١٩ مليار روبل وهو ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى استثمار حوالي ١٠ مليار روبل في مجموعة شركات افكو، وهي الشركة المتخصصة في منتجات الزيوت والدهون في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ويضم خمس دول هي: روسيا وكازاخستان، وبلوروسيا، وأرمينيا، وقرجيزستان. ومن أوجه التعاون الاستثماري الهام بين الجانبين الخليجي والروسي أيضاً ما أشار إليه أندريه كوستين، رئيس المجموعة المالية الروسية، في ٢ سبتمبر أن روسيا ستبيع حوالي ٢٥% من مطار "بولكوفو" الروسي لمستثمرين قطريين.

إلا إن التطورات والتفاهات السابقة لم تحل دون حالة عامة من الفتور النسبي خيمت على مجمل العلاقات الروسية الخليجية، والسعودية خاصة، خلال عام ٢٠١٦، رغم الانفراجة التي شهدتها الأخيرة في أعقاب زيارات ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا عام ٢٠١٥، وما أعقبها من تطورات على صعيد العلاقات الثنائية، والتعاون المشترك، والتفاهات بشأن تسوية الأزمة السورية، والتي ولدت في مجملها إعتقاداً بانفراجة وشيكة في الاستقطاب الذي ساد المنطقة. ولكن سرعان ما تبدلت المعطيات بالتدخل الروسي في سوريا في ٣٠ سبتمبر من نفس العام. فقد قرأت دول الخليج التدخل الروسي في سوريا على إنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذي كانت تأمله للأزمة والرحيل الذي بدا وشيكاً للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية الخليجية. وفور بدء الضربات الروسية أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ من جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القاذفات الروسية في سوريا، وطالبت بوقفها الفوري. ووصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الضربات الروسية بأنها "تصعيد وموضوع خطير جداً".

من ناحية أخرى، ورغم تأكيد موسكو والرياض تمسكهما ببيان "جنيف - ١" كأساس للتسوية في سوريا، إلا الخلافات بينهما وصلت حد التناقض، وتمحورت حول قضيتين رئيسيتين، أولهما رحيل بشار الأسد عن السلطة، والذي تعتبره الرياض شرط مسبق لأي تسوية سلمية بشأن سوريا، وتصر أن يكون رحيله فوري ودون شروط، في

حين ترى روسيا أن بقاء الأسد ضروري في المرحلة الانتقالية، وأنه حجر زاوية في محاربة الارهاب، وأن للأخير الأولوية على ما عداها من قضايا أخرى، وأن غياب الأسد ورحيله المفاجئ سيؤدي حتماً إلى فراغ سياسي ستملئه الجماعات الارهابية، وقد يؤدي إلى تكرار السيناريو الليبي عقب مقتل معمر القذافي، وتتمسك موسكو بأن رحيل الأسد في النهاية أمر يقرره الشعب السوري وأنه متروك لإرادة السوريين. وثانيهما، الخلاف بين الجانبين فيما يتعلق بالتحديد الدقيق للجماعات الارهابية، وإدراج روسيا لجماعات تعتبرها دول الخليج ضمن جماعات المقاومة المسلحة في سوريا.

وقد أدى ذلك إلى تعثر عملية التسوية السلمية وفشل جنيف ٣ مطلع عام ٢٠١٦، واتهامات متبادلة بين الجانبين حول المسؤولية عن ذلك. فقد شاركت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة من المعارضة السورية، على شرط تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥، والذي ينص على "رفع الحصار عن المناطق المحاصرة وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال، ووقف الهجمات الجوية والبراميل المتفجرة على المدنيين." وعقب تأجيل المحادثات يوم ٣ فبراير، أكدت الهيئة أن وفد المعارضة لن يعود إلى جنيف ما لم يتم إحراز تقدم في المجالات الإنسانية في سوريا، واعتبرت أن تأجيل المباحثات "فرصة للمجتمع الدولي من أجل الضغط على النظام وحلفائه للالتزام أولاً بتنفيذ المتطلبات الإنسانية للشعب السوري من خلال فك الحصار، وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف القصف، وإدخال المساعدات الإنسانية". ورحبت بأي جهود دولية لتحقيق انتقال سياسي للسلطة دون أن يكون الأسد طرفاً فيه. مُتهمة "الحكومة السورية والروسية بالعمل على إفشال المباحثات وتكثيف العمليات العسكرية والغارات الجوية"، واتهمت نظام الأسد، بدعم من روسيا، باستخدام محادثات جنيف كغطاء عسكري من أجل مواصلة تقدمه في سوريا، خاصة في الجزء الغربي من البلاد، حيث يرغب النظام في إحكام سيطرته عليه، ويواصل العمليات العسكرية ضد المعارضة وليس ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وحملت الهيئة العليا للمفاوضات الأسد وروسيا مسؤولية وقف وتأجيل المفاوضات في جنيف، وهو الموقف الذي دعمته المملكة العربية السعودية التي حملت النظام السوري مسؤولية تعليق محادثات جنيف على لسان وزير خارجيتها عادل الجبير، وأعلن أحمد عسيري، مستشار وزير الدفاع السعودي "أن بلاده مستعدة لإرسال

قوات برية إلى سوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إذا وافق التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.”

في المقابل اتهمت روسيا “مجموعة الرياض” بالسعي إلى إفشال المفاوضات السورية عبر طرح شروط مسبقة لبدئها، وأشار جينادى جاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي إلى إن: “محاولات وفد الرياض لتقويض عملية المفاوضات بذريعة مواصلة روسيا عملياتها العسكرية في سوريا غير مقبولة على الإطلاق، لأن الحديث يدور عن مكافحة الإرهاب في هذا البلد. والذريعة الثانية المتمثلة بعدم قدرتهم على المشاركة في المفاوضات بسبب الوضع الإنساني المتفاقم في سوريا، هي الأخرى غير مجدية تماماً”. وأعلنت المتحدث باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن سبب قرار “معارضة الرياض” بتعليق مفاوضات جنيف يعود إلى تحقيق الجيش السوري نجاحات جدية في شمال محافظة حلب.

تزامن ذلك مع تطور واضح فى العلاقات الروسية الإيرانية مما أدى إلى تزايد حالة التوتر بين موسكو ودول الخليج التى تعتبر إيران التهديد الرئيسى لأمنها القومى. وفى الوقت الذى أعلنت الرياض قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران على خلفية الإعتداء على القنصلية والسفارة السعودية فى إيران، وصل التعاون الاستراتيجى بين موسكو وطهران مستويات غير مسبوقة.

فى يونيو عُقد اجتماع ثلاثى بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا فى طهران، وأعرب وزير الدفاع الروسى عن شكره للمبادرة الإيرانية لعقد اجتماع ثلاثى بين وزراء دفاع الدول الثلاث، وقال إن “التصدي الشامل للإرهاب هو مسؤولية دولية يجب على جميع الدول أن تشارك فيه لإيجاد عالم أكثر أمناً”. وأكد ارتياحه للحوار والتنسيق الذى تم الاتفاق عليه فى اجتماع طهران، معرباً عن أمله بأن يسفر الاجتماع عن رفع مستوى التعاون بين الدول الثلاث فى مسيرة مواجهة الإرهاب وإحلال الأمن والاستقرار المستديم فى سوريا. واعتبر علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيراني، والمنسق الأعلى للإجراءات السياسية والعسكرية والأمنية الإيرانية مع سوريا وروسيا، أن اللقاء تفرضه تزايد التعقيدات السياسية والأمنية فى الأزمة السورية، واعتبر

التعاون الوثيق والمؤثر والمنتامي بين البلدان الثلاثة وتيار المقاومة العامل الرئيسي لهزيمة الشبكة الارهابية وتدميرها الملحوظ في المنطقة".

وفى مطلع أغسطس أعلن ديميتري روجوزين نائب رئيس الوزراء الروسي، أن روسيا سلمت إيران نصف صفقة منظومات الدفاع الجوي الصاروخي "إس-٣٠٠" الروسية، وهو ما يثير قلق دول الخليج من أن يؤدي ذلك إلى تغيير في موازين القوى بالمنطقة ويزيد من قدرة وفاعلية الدفاعات الجوية الإيرانية التي تعاني حالياً من الضعف النسبي وفجوات في التغطية والقدرة. ومن المعروف أن منظومة إس ٣٠٠ من الأنظمة القديمة في العالم في مجال الدفاع الجوي الصاروخي بعيد المدى، وهي قادرة على صد وتدمير الصواريخ الباليستية، ومجهزة برادارات قادرة على تتبع ١٠٠ هدف والاشتباك مع ١٢ هدف في نفس الوقت، ولا تحتاج المنظومة سوى لخمس دقائق فقط لتكون جاهزة للإطلاق، كما إن صواريخها لا تحتاج لأي صيانة طوال فترة عملها. وهي مصممة للدفاع عن المعامل الكبيرة والمنشآت الحساسة والقواعد العسكرية ومراكز الرصد الجوي ضد الضربات المعادية، ومن المتوقع أن توظفها إيران لحماية منشآتها النووية، وتحصين نفسها ضد أي هجمات صاروخية محتملة.

وفى ١٦ أغسطس أفلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "توجه" في همدان غرب إيران وقصفت أهدافاً لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلداً ثالثاً لشن غارات في سوريا منذ بدء حملتها العسكرية بها. وبرر الجانبين ذلك بأن نشر القاذفات الروسية في إيران من شأنه تقليص زمن طيران القاذفات بنسبة ٦٠%، وأن طبيعة الطلعات الروسية والأهداف المستهدفة كانت تستلزم ذلك. ومن المعروف أن قاعدة "توجه" هي ثالث أكبر قاعدة عسكرية في إيران وتستقر فيها الطائرات الإيرانية العسكرية الثقيلة من طراز إف ٤ الأمريكية الصنع وميج-٢٩ الروسية الصنع، ويفصلها عن أهداف المقاتلات الروسية في سوريا حوالي ٩٠٠ كيلومتر فقط، الأمر الذي سهل للقاذفات الروسية حمل حوالي ثلاثة أضعاف القنابل التي تستطيع حملها في حال انطلاقها من قواعد روسية.

ورغم الانتقادات التي أطلقها البعض في البرلمان الإيراني حول إتاحة قاعدة همدان لروسيا والتي دفعت وزير الدفاع الإيراني، حسين دهقان، إلى انتقاد موسكو للإعلان عن غاراتها التي انطلقت من همدان، فإن المتحدث باسم وزير الخارجية

الإيراني، بهرام قاسمي، أكد على أن "إيران ليس لديها أية اتفاقية بشأن استخدام الطائرات الروسية لقاعدة نوجه العسكرية في همدان"، إلا أن البلدين بينهما تفاهمات تشمل السماح لموسكو باستخدام الأجواء الإيرانية وتسهيلات أخرى، وأن أي استخدام في المستقبل يعتمد على "الوضع في المنطقة".

وفى ٢٨ أكتوبر عُقد لقاء ثلاثى بين وزراء خارجية سوريا وروسيا وإيران في موسكو لبحث تطور الوضع في سوريا عقب الاعلان عن امكانية قيام واشنطن بتوريد أسلحة ثقيلة للمعارضة المسلحة، معتبرين أن لذلك عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وأن تصرفات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من عدم استقرار الوضع في سوريا وتنتهك القوانين الدولية. ورغم أن موسكو ترى أن علاقتها الاستراتيجية مع إيران لا تنقص من توجهها نحو تعزيز التفاهم والشراكة مع دول الخليج، فإن الأخيرة يساورها الكثير من الشكوك حول تداعيات التعاون الاستراتيجى الروسى الإيرانى على أمنها واستقرارها.

وتظل هناك آفاق رحبة للوصول إلى تفاهمات روسية خليجية تمهد لدفع التعاون الروسى الخليجى وإعادة الدفء للعلاقات بين الجانبين، وهناك مدى واسع وقاعدة من المصالح المشتركة التى يمكن الإنطلاق منها نحو هذا الهدف، وقد يكون من مصلحة الطرفين الفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى ولو مرحلياً.